لن يكلفنا فهم هذا «التناقض» كثيراً. فهو، بالتعريف، ضرب من التبرير؛ تبرير التقاعس عن نصرة الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة من تطور نضاله الوطني، وتبرير التقاعس عن تحمّل الحد الادنى من الاقساط القومية في الصراع العربي ـ الصهيوني، كما انه ضرب من ركوب موجة التأييد العام للانتفاضة والمطالب الوطنية الفلسطينية.

اذا كان هذا حال التناقض بين الخطاب والممارسة، فكيف نفهم، من حيث المبدأ، ان يقدم نظام عربي ما على المساهمة في تهيئة مناخ غير صحي لعمل الانتفاضة، على الرغم من انها فرصته الايجابية؟

هذا، في نظرنا، هو السؤال الاهم. وتتوقف معرفة الجواب عنه على ادراك السؤال التالي: ماذا تعني الانتفاضة عند النظام العربي، وكيف يعرّفها؟ انّ في الاجابة عن هذا السؤال المدخل الاساس لتناول السؤال السابق.

ثمّة ثلاثة معطيات اساسية مستجدة تمثلها الانتفاضة، وتستند اليها، في مفهوم معظم النظام العربي، وتشكل، في مجموعها، تحدياً له، هي:

١ ـ العودة بالقضية الفلسطينية الى مركز الصدارة في اهتمام النظام الاقليمي العربي. وهي عودة لا يريدها معظم الدول العربية، بعد ان حققت اطراف وازنة فيه رصيداً هائلاً من النجاح في ازاحة هذه القضية من سلّم الاولويات، مستثمرة في ذلك متغيرات اقليمية جديدة لم تكن في صالح القضية، كتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، وخروج مصر من مدار المواجهة، وتراجع الخيار العسكري، وغزو لبنان العام ١٩٨٢ وخروج قوات م.ت.ف. من بيروت، وبداية الانشقاق في المنظمة. ولقد كانت ذروة ذلك الاسلوب من استثمار المتغيّرات الجديدة لاحتواء القضية الفلسطينية واضعاف مركزيتها هي الاقبال العربي المتحمّس على ملف الحرب العراقية ـ الايرانية، بحسبان انها التحدي والتهديد الاكبر للامن القومي العربي، واندفاع بعض اطراف هذا النظام الى التدخل في تناقضات الازمة الافغانية «دفاعاً» عن الاسلام في وجه «الخطر الشيوعي». ولم تكن القمة العربية في عمان، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧[١]، الاّ مثالاً لهذا التتويج السياسي العربي لاستراتيجية ازاحة القضية الفلسطينية من اهتمامات النظام العربي.

لماذا مال، ويميل، بعض النظام العربي الى ممارسة هذه الازاحة في حق القضية الفلسطينية؟ ولماذا هو يقاوم، الآن، عودتها الى صدارة الاولويات؟

لا نحتاج الى كثير شرح لتبيان ان هذه المقاومة ليست الاّ فعلاً دفاعياً ضد ان يجد البعض في هذا النظام العربي نفسه في موقع يتجدد معه سؤال الشرعية، شرعية النظام ذاته، ذلك انه اذا كان الدفاع عن مصالح الامّة العربية وحماية حقوق شعوبها (ومنها الحقوق المهضومة، كالحقوق الوطنية الفلسطينية) من المصادر الاساسية والهامة التي اشتق، ويشتق، منها النظام العربي شرعيته، فان عودة القضية الفلسطينية الى مركز صدارة الاحداث في المنطقة تضع النظام العربي امام امتحان جدي، امتحان اهليته للدفاع عن الامن العربي المهدّد من قبل اسرائيل، وللدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، خصوصاً وانها عودة تتمّ عبر مدخل جدّ حساس: المقاومة المدنية؛ حيث يصعب، انْ لم نقل يستحيل، تبرير السكوت على الاستفراد الاسرائيلي الوحشي بمدنيين عزّل، وعلى ارضهم (اذا كان سهل، للاسف، تبرير ذلك السكوت في حالة استفراد العدو بالمقاومة الفلسطينية المسلحة في غير ارضها، في لبنان مثلاً!).